|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-24)نيودلهي، 24-15 أكتوبر 2024 |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الإضافة 19للوثيقة 35-A |
|  | 13 سبتمبر 2024 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  |
| إدارات الاتحاد الإفريقي للاتصالات |
| تعديلات يُقترح إدخالها على القرار 76 |
|  |
|  |

|  |  |
| --- | --- |
| **ملخص:** | يقترح الاتحاد الإفريقي للاتصالات تعديل القرار 76 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات ليعكس الوضع الحالي للجنة التوجيهية لتقييم المطابقة (CASC) وتحديث الوثيقة لتعكس الاتجاهات الحالية. يتضمن النص العام بعض التحديثات، كما يُقترح بعض النصوص الإضافية المتعلقة بالأمن. |
| **للاتصال:** | Isaac Boatengالاتحاد الإفريقي للاتصالات | البريد الإلكتروني: i.boateng@atuuat.africa |

مقدمة

فيما يتعلق بخصائص الأمن، يتضمن الاقتراح أقساماً لتشجيع الأمن والأمن السيبراني وحماية المعلومات المحددة للهوية الأشخاص (PII) في مجال المطابقة وقابلية التشغيل البيني. وإذ تشير هذه التوصية إلى أن الأمن السيبراني مجال متنامي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة الأجهزة والأنظمة، فضلاً عن إدراج الأمن في العديد من مجالات العمل، مثل جودة الخدمة، تهدف إلى إبراز وتشجيع دعم العمل الرامي إلى تطوير قدرات الأشخاص والعمليات والتوصيات والتكنولوجيات المتعلقة بأنظمة الاختبار فيما يتعلق بالأمن السيبراني.

ونظراً لعدم التركيز على الأمن السيبراني، لا تتضمن معظم أعمال المطابقة وقابلية التشغيل البيني وقواعد البيانات مراجع وجهوداً بشأن العمل من أجل الأمن السيبراني. وفي اجتماع الفريق الإقليمي لإفريقيا التابع للجنة الدراسات 17 لقطاع تقييس الاتصالات، سأل بعض المشاركين عن أفضل السُبل لاستخدام مختلف التوصيات في مفهوم اختبار الأمن السيبراني وضمانه.

المقترح

يقترح الاتحاد الإفريقي للاتصالات أن يسلط القرار 76 الضوء على الوضع الحالي للجنة التوجيهية لتقييم المطابقة والتكنولوجيات المستقبلية بعد الاتصالات المتنقلة الدولية-2020.

وبالإضافة إلى ذلك، تشجع هذه التوصية تقديم المساهمات في الاختبار والمطابقة وقابلية التشغيل البيني في مجال الأمن السيبراني مع نتائج تشمل إشارات إلى المنظمات والمختبرات والتوصيات، والأنظمة أو المكونات المختبرة. ويهدف أيضاً إلى تشجيع مجال عمل في الاختبار المنظم للأنظمة والأجهزة والبروتوكولات والعمليات باستخدام توصيات أخرى صادرة عن لجنة الدراسات 17 لقطاع تقييس الاتصالات.

MOD ATU/35A19/1

القرار 76 (المراجَع في نيودلهي، 2024)

الدراسات المتعلقة باختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني
ومساعدة البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1 والبرنامج المستقبلي المحتمل الخاص بعلامة الاتحاد

(جوهانسبرغ، 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016؛ جنيف، 2022؛ نيودلهي، 2024)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (نيودلهي، 2024)،

إذ تذكّر

 *أ )* بأن القرار 123 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة بالعمل بشكل وثيق فيما بينهم بُغية التعجيل بالإجراءات الرامية إلى تقليص الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*ب)* بأن القرار 200 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين ينص على إعادة تأكيد رؤية عالمية مشتركة بشأن تنمية قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، بما في ذلك النطاق العريض، من أجل التنمية المستدامة وفقاً لبرنامج "التوصيل في 2030"، مع توخي "مجتمع معلومات يمكّنه العالم الموصول حيث تتيح الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحقيق وتسريع النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين المستدامين بيئياً لكل فرد"؛

*ج)* بأن المادة 17 من دستور الاتحاد، التي تنص على أن وظائف قطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) يجب أن تفي بشكلٍ كامل بأهداف الاتحاد المتعلقة بتقييس الاتصالات، تنص كذلك على أن يؤدي قطاع تقييس الاتصالات هذه الوظائف "مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية"؛

*د )* بالجهود التي بذلتها اللجنة التوجيهية لتقييم المطابقة (CASC) لقطاع تقييس الاتصالات تحت قيادة لجنة الدراسات 11 لقطاع تقييس الاتصالات والنتائج التي حققتها؛

*هـ )* بالقرار 177 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني (C&I)؛

*و )* بالقرار 130 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تعزيز دور الاتحاد في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ز )* بالقرار 47 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز المعرفة بتوصيات الاتحاد وتطبيقها الفعّال في البلدان النامية، بما في ذلك اختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيني للأنظمة المصنعة على أساس توصيات الاتحاد؛

*ح)* بالقرار ITU-R 62-3 لجمعية الراديو (دبي، 2023)، بشأن الدراسات المتعلقة باختبار المطابقة مع توصيات قطاع الاتصالات الراديوية وقابلية التشغيل البيني لمعدات وأنظمة الاتصالات الراديوية،

وإذ تدرك

 *أ )* أن قابلية التشغيل البيني لشبكات الاتصالات الدولية كانت السبب الرئيسي لإنشاء الاتحاد الدولي للبرق عام 1865 وأنها ما زالت من الأهداف الرئيسية في الخطة الاستراتيجية للاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ب)* أن للتكنولوجيات الناشئة مثل إنترنت الأشياء (IoT) والاتصالات المتنقلة الدولية2020‑ (IMT‑2020) وما بعدها، متطلبات متزايدة فيما يتعلق باختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

*ج)* أن تقييم المطابقة هو السبيل المقبول للبرهنة على أن منتجاً ما يلتزم بمعيار دولي وأن تقييم المطابقة ما زال يتّسم بالأهمية في سياق التزامات التقييس الدولي لأعضاء منظمة التجارة العالمية بموجب الاتفاق المعني بالعوائق التقنية أمام التجارة؛

*د )* أن اختبارات المطابقة لا تضمن قابلية التشغيل البيني ولكن يمكن أن تزيد من احتمال قابلية التشغيل البيني للتجهيزات المطابقة لتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات ولا سيما خلال مرحلة التطوير؛

*هـ )* أن التدريب التقني وتنمية القدرات المؤسسية الهادفة إلى إجراء الاختبارات وإصدار الشهادات قضيتان جوهريتان بالنسبة إلى البلدان من أجل تحسين عمليات تقييم المطابقة لديها وتعزيز نشر شبكات الاتصالات المتقدمة وزيادة التوصيلية العالمية؛

*و )* أن من غير المناسب أن يدخل الاتحاد الدولي للاتصالات بالذات في مجال إصدار الشهادات واختبارات التجهيزات والخدمات وأن العديد من الهيئات الإقليمية والوطنية لوضع المعايير تقدم أيضاً اختبارات المطابقة؛

*ز )* أن اللجنة التوجيهية لتقييم المطابقة عملاً مع الولاية المناطة بها وضعت إجراء لتعيين خبراء الاتحاد ووضعت إجراءات تفصيلية للاعتراف بمختبرات الاختبار المؤهلة بالاختبار على أساس/امتثالاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات، بالتعاون مع مخططات تقييم المطابقة القائمة؛

*ح)* أن قطاع تقييس الاتصالات لديه قاعدة بيانات لمطابقة المنتجات وأنه مستمر في تزويدها بتفاصيل معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي خضعت للاختبار فيما يتعلق بمطابقتها لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

*ط)* أن برنامج الاتحاد بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني يحتوي على أربع دعائم هي: (1 تقييم المطابقة، و(2 أحداث قابلية التشغيل البيني و(3 بناء قدرات الموارد البشرية و(4 تقديم المساعدة من أجل إنشاء مراكز اختبار وبرامج للمطابقة وقابلية التشغيل البيني في البلدان النامية؛

*ي)* أن توفير قابلية التشغيل البيني ينبغي أن يكون من الاعتبارات الهامة لدى وضع التوصيات المقبلة لقطاع تقييس الاتصالات؛

*ك)* أن اختبار المطابقة مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات ينبغي أن يساعد في الجهود المبذولة التي تتناول مكافحة منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المزيفة؛

*ل)* أن تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقييم المطابقة والاختبار وتوفر المرافق الوطنية والإقليمية للاختبار وتقييم المطابقة يمكن أن يساعد في مكافحة أجهزة ومعدات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المزيفة؛

*م )* أن بإمكان اختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيني تسهيل قابلية التشغيل البيني لبعض التكنولوجيات الناشئة مثل إنترنت الأشياء والاتصالات المتنقلة الدولية2020‑، وما بعدها؛

*ن)* أن خطة العمل الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات تنص في الفقرة 12 على أن "الثقة والأمن ركيزتان من الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات" وتدعو إلى "اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الرسائل الاقتحامية على المستويين الوطني والدولي"؛

*س)* أن اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات تساعد على تحقيق الأمان وبناء الطمأنينة والثقة في منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تضع في اعتبارها

 *أ )* أن القرار 177 (المراجَع في بوخارست، 2022) قد أقر كذلك بأن القرار المتعلق بتنفيذ علامة الاتحاد سوف يؤجل حتى تصل الدعامة 1 (تقييم المطابقة) إلى مرحلة أكثر نضجاً من التطور؛

*ب)* أن ثمة شواغل مفادها أن التجهيزات غالباً ما لا تتسم بالقابلية الكاملة للتشغيل مع تجهيزات أُخرى؛

*ج)* أن اختبار قابلية التشغيل البيني يمكن أن يزيد قابلية التشغيل البيني من طرف إلى طرف بين تجهيزات مختلف المصنعين وأن تساعد البلدان النامية في اختيار الحلول؛

*د )* أهمية اضطلاع الاتحاد، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية، بدور ريادي في تنفيذ برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني للاتحاد، على أن يتولى المسؤولية الرئيسية قطاع تقييس الاتصالات بشأن الدعامتين 1 و2 وقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) بشأن الدعامتين 3 و4؛

*هـ )* أن الاختبار عن بُعد للمعدات والخدمات باستخدام المختبرات الافتراضية قد يُمكّن البلدان، خاصة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، من إجراء اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، مع تسهيل، في نفس الوقت، تبادل الخبرات بين الخبراء التقنيين، مع مراعاة النتائج الإيجابية التي تحققت في تنفيذ المشروع التجريبي للاتحاد بخصوص استحداث هذه المختبرات؛

*و )* أولويات الدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية، فيما يتعلق بمكافحة الأجهزة المزيفة وردع التزييف؛

*ز )* أن العمليات والوظائف والتفاعلات العادية للأجهزة والمنتجات والخدمات والأنظمة تعتمد على الأمن، ولا سيما الأمن السيبراني،

وإذ تلاحظ

 *أ )* أن متطلبات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، من أجل الاختبارات، عناصر أساسية لتطوير تجهيزات قابلة للتشغيل البيني تقوم على أساس توصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

*ب)* أن ثمة خبرة عملية هائلة لدى أعضاء قطاع تقييس الاتصالات فيما يخص وضع المتطلبات ذات الصلة للاختبارات وإجراءات الاختبارات التي تستند إليها الإجراءات المقترحة في هذا القرار؛

*ج)* ضرورة مساعدة البلدان النامية في تسهيل المطابقة وقابلية التشغيل البيني التي يمكن أن تساعد في خفض تكاليف شراء الأنظمة والتجهيزات من جانب المشغلين، لا سيما في البلدان النامية، من أجل تعزيز جودة المنتجات وسلامتها؛

*د )* أنه في حالة عدم إجراء التجارب أو الاختبارات الخاصة بقابلية التشغيل البيني قد يعاني المستعملون من قصور إمكانية التشغيل بين التجهيزات الواردة من مصنِّعين مختلفين؛

*هـ )* أن توفر أجهزة جرى اختبارها وفقاً لتوصيات الاتحاد بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني، من شأنه أن يوفر الأساس لتوفير اختيار أكبر من الحلول وزيادة القدرة التنافسية وزيادة وفورات الحجم،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار

 *أ )* ‌أن بعض أعضاء قطاع تقييس الاتصالات يقومون بأنشطة اختبار بما في ذلك المشاريع التجريبية للجان الدراسات لقطاع تقييس الاتصالات لتقييم المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

*ب)* أن موارد الاتحاد الخاصة بالتقييس محدودة وأن اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني تتطلب بنية تحتية تقنية محددة؛

*ج)* أن مجموعة متنوعة من الخبرات ضرورية لإعداد مجموعات الاختبارات للمطابقة وقابلية التشغيل البيني، وتقييس اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، وتطوير المنتجات واختبارها؛

*د )* أن من الأفضل أن يقوم باختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني الهيئات الإقليمية والوطنية للاعتماد ومنح الشهادات؛

*ﻫ )* أن التعاون، بناءً على ذلك، ضروري مع مجموعة من الهيئات الخارجية لتقييم المطابقة (بما في ذلك الاعتماد ومنح الشهادات)؛

*و )* أن بعض المحافل والاتحادات التجارية والمنظمات الأُخرى قد أنشأت بالفعل برامج لمنح الشهادات؛

*ز )* أن البلدان النامية قطعت أشواطاً كبيرة في مجال الأمن السيبراني وأعربت عن الحاجة إلى الأمن والتقييمات بشأن منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المطابقة وقابلية التشغيل البيني،

تقرر

1 أن يستمر العمل على المشروعات التجريبية التي تشجع المطابقة مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات لاكتساب الخبرة وتحديد المتطلبات والمنهجيات في إعداد مجموعات الاختبار؛

2 أن تواصل لجنة الدراسات 11 لقطاع تقييس الاتصالات تنسيق أنشطة القطاع المتصلة ببرنامج الاتحاد الخاص بالمطابقة وقابلية التشغيل البيني على امتداد كل لجان الدراسات؛

3 أن تستمر لجنة الدراسات 11 لقطاع تقييس الاتصالات، فضلاً عن لجان الدراسات الأُخرى، في القيام بأنشطة ضمن برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني، بما في ذلك مشاريع تجريبية بشأن اختبار المطابقة/قابلية التشغيل البيني؛

4 أن يستمر العمل مع هيئات الاعتماد ومنح الشهادات للاعتراف بمعامل الاختبار ذات الكفاءة التي يمكنها أن تجري اختبارات وفقاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

5 أن تشجع التعاون بين قطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات بشأن الدعائم الأربع لبرنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني في الاتحاد، كل حسب مسؤولياته؛

6 تشجيع العمل في مجال الأمن والأمن السيبراني المتعلق بالاختبارات والتقييمات من أجل المطابقة وقابلية التشغيل البيني والمساهمة فيه؛

7 أن لجنة الدراسات 17 تضطلع بأنشطة ضمن برامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني، ودعم الاختبارات والتقييمات المتعلقة بالأمن؛

8 أن متطلبات اختبارات المطابقة يجب أن تنص على التحقق من المعلمات المحددة في التوصيات الحالية والمقبلة لقطاع تقييس الاتصالات على النحو الذي تحدده لجان الدراسات التي تعد التوصيات لاختبارات قابلية التشغيل البيني من أجل مراعاة احتياجات المستخدمين والطلب في الأسواق حسب الاقتضاء؛

9 أن يستمر وضع مجموعة من المنهجيات والإجراءات بشأن الاختبار عن بُعد باستخدام المختبرات الافتراضية؛

10 أن قطاع تقييس الاتصالات يمكنه أن يعقد أحداث اختبار قابلية التشغيل البيني حسب الاقتضاء لتعزيز قابلية التشغيل البيني للمعدات وفقاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

11 أن الاتحاد بإمكانه، بصفته هيئة عالمية معنية بوضع المعايير، التغلب على العقبات التي تعوق مواءمة الاتصالات ونموها على الصعيد العالمي وزيادة ظهور معايير الاتحاد (ضمان قابلية التشغيل البيني)، عن طريق إنشاء نظام اختبار لمنح علامة الاتحاد، مع مراعاة الآثار التقنية والقانونية، إن وجدت، و/أو أي إمكانية لتوليد إيرادات، مع مراعاة الفقرة *و)* من *"إذ تدرك"*؛

12 أن قطاع تقييس الاتصالات يعمل مع أصحاب المصلحة بشأن اختبار الأمن لضمان المطابقة مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد إلى

1 تقييم وتقدير المخاطر والتكاليف المختلفة الناتجة عن الافتقار إلى اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، خاصةً في البلدان النامية، وتبادل المعلومات والتوصيات استناداً إلى أفضل الممارسات لتجنب الخسائر؛

2 التعاون على المستوى الإقليمي (خاصةً البلدان النامية) من أجل إنشاء مرافق اختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيني من خلال وجود مرافق اختبار مختلفة تقع في بلدان مختلفة والاستفادة من اتفاقات وترتيبات الاعتراف المتبادل؛

3 التعاون على جميع المستويات لتبادل المعارف بشأن إنشاء الاختبارات المتعلقة بالأمن في المرافق الواقعة في البلدان النامية؛

4 تعزيز مبادرات التدريب التقني وبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية من خلال تركيز الجهود على إنشاء مراكز اختبار وإجراء تدريب عملي وورش عمل بشأن اختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

5 التعاون على المستوى الإقليمي (ولا سيما البلدان النامية) في بناء القدرات واختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيني،

تُكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بأن يواصل التشاور وإجراء دراسات التقييم في جميع المناطق آخذاً في الاعتبار احتياجات كل منطقة، بشأن تنفيذ خطة العمل التي أقرها مجلس الاتحاد؛

2 إلى مواصلة المشاورات مع جميع المناطق، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، مع مراعاة احتياجات كل منطقة، بما في ذلك الأمن عند تنفيذ خطة العمل التي أقرها مجلس الاتحاد؛

3 التعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات في وضع توصيات بشأن بناء القدرات البشرية والمساعدة في إنشاء مرافق اختبار في البلدان النامية؛

4 بأن ينفذ خطة العمل التي وافق عليها المجلس في دورته لعام 2012 ونقحها في دورته لعام 2014، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات؛

5 بأن يعجل من تنفيذ الدعامة 1، مع مراعاة الفقرة 9 من *"تقرر"*، لضمان التنفيذ التدريجي والسلس للدعامات الثلاث الأُخرى وإمكانية تنفيذ علامة الاتحاد؛

6 بأن يواصل، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT) وبالتشاور مع كل منطقة، تنفيذ برنامج الاتحاد الخاص بالمطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

7 بمواصلة صون قاعدة بيانات معامل الاختبار وقاعدة البيانات الاسترشادية للمعلومات بشأن المطابقة التي تحدد المنتتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تمتثل لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

8 بأن ينشر خطة سنوية لأنشطة المطابقة وقابلية التشغيل البيني يمكنها اجتذاب مشاركة المزيد من الأعضاء؛

9 بالاستمرار في تنفيذ إجراءات الاعتراف بمختبرات اختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

10 بإشراك الخبراء والكيانات الخارجية حسبما يكون ملائماً؛

11 بتقديم تقارير مرحلية عن هذه الأنشطة المنفذة في إطار خطة العمل إلى المجلس للنظر فيها واتخاذ الإجراءات الضرورية بشأنها؛

12 بأن ييسر أحداث اختبار قابلية التشغيل البيني لتحقيق قابلية التشغيل البيني للمعدات وفقاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

13 بتشجيع العمل بشأن الأمن في اختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيني للأجهزة والبروتوكولات والمكونات والمنتجات والخدمات وما إلى ذلك؛

14 بإنشاء آلية للملاحظات التقييمية بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني من أجل التقييم المستمر لفعالية المبادرات التي يضعها الاتحاد والمساهمة في تحسينها،

تُكلّف لجان الدراسات

1 بتعجيل إنجاز مشاريع تجريبية تستهلها لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات ومواصلة تحديد توصيات قطاع تقييس الاتصالات الحالية المرشحة لاختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيني مع أخذ احتياجات الأعضاء في الحسبان، والقادرة على تقديم خدمات قابلة للتشغيل البيني من طرف إلى طرف على نطاق عالمي، والعمل إذا دعت الحاجة، على إضافة متطلبات محددة في هذا الشأن إلى محتواها؛

2 بإعداد توصيات قطاع تقييس الاتصالات المحددة في الفقرة 1 من *"تُكلّف لجان الدراسات"* أعلاه، وذلك بغية إجراء اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني حسبما يكون مناسباً من أجل تكنولوجيات/منتجات/خدمات مختلفة (مثل الأمن، والتشوير، والأجهزة الطرفية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما إلى ذلك)؛

3 بمواصلة وتعزيز التعاون، حسب الاقتضاء، مع أصحاب المصلحة المهتمين بالأمر بما في ذلك المنظمات المعنية بوضع المعايير (SDO) والمنتديات والاتحادات لإجراء أمثل الدراسات لوضع مواصفات الاختبار، مع مراعاة احتياجات المستخدمين والطلب في الأسواق على برنامج لتقييم المطابقة؛

4 بتزويد اللجنة التوجيهية لتقييم المطابقة بقائمة بتوصيات قطاع تقييس الاتصالات التي يمكن أن تكون مرشحة لبرنامج منح الشهادات، مع مراعاة احتياجات السوق،

تُكلّف اللجنة التوجيهية لتقييم المطابقة التابعة لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد

بإدارة إجراء خاص بالاتحاد من أجل الاعتراف بمختبرات الاختبار المؤهلة لإجراء الاختبارات طبقاً لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات، بالتعاون مع المخططات القائمة لمنح الشهادات مثل مخطط اللجنة الكهرتقنية الدولية،

تدعو مدير مكتب تقييس الاتصالات إلى

التعاون مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع الآخرين للمساعدة في تطوير ونشر مختبرات افتراضية لإجراء الاختبارات عن بُعد في البلدان النامية،

تدعو مجلس الاتحاد

إلى النظر في تقرير مدير مكتب تقييس الاتصالات المشار إليه في الفقرة 8 من *"تُكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات"* أعلاه،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع إلى

1 المساهمة في تنفيذ هذا القرار، من خلال، على سبيل الذكر لا الحصر:

'1' تقديم متطلبات أنشطة الاختبار المتعلقة بالمطابقة وقابلية التشغيل البيني من خلال تقديم مساهمات إلى لجان الدراسات ذات الصلة؛

'2' النظر في إمكانية التعاون في الأنشطة المستقبلية المتعلقة بالمطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

'3' المساهمة في قاعدة بيانات مطابقة المنتجات؛

2 تشجيع الكيانات الوطنية والإقليمية للاختبارات على مساعدة قطاع تقييس الاتصالات في تنفيذ هذا القرار؛

3 تقديم مدخلات فعالة لآلية الملاحظات التقييمية بشأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)